السيطرة على القيم الإنسانية العليا تحديد الفرص الثقافية لحركة التمرد

الرائد مارك جيه. بروكهايزن، مشاة البحرية الأمريكية

في الآونة الأخيرة قال الجنرال ديفيد بيتريوس، "ينبغي أن يركز جوهر أي استراتيجيه لمكافحة التمرد على حقيقة أن التضاريس الحاسمة هي التضاريس البشرية وليست الأرض المرتفعة أو عبور النهر".[1] وبينما يتفق هذا التصريح بوضوح مع الحقيقة، فإنه يتعين علينا أن نعمق فهمنا لكي نحدد المستوى الأسمى لتلك التضاريس البشرية. إذ أننا لن نتمكن من تحقيق التأثير المطلوب على السكان اللازم لنجاح جهود مكافحة التمرد إلا إذا توصلنا لتحديد التضاريس البشرية الرئيسية وبدأنا التحكم فيها.

ويوصف حدوث حركات التمرد بأنه ينبع من «حافز وفرصة».[2] وبصفة خاصة يمكن أن تسهم حوافز ثقافية في توفير أسباب قيام حركة التمرد. وغالباً ما يكون التخلص من هذه الحوافز الثقافية للتمرد غرضاً من أغراض التدريب الثقافي والتحليل في القوات المسلحة. غير أن هذا التدريب والتحليل يجب أن يأخذ في الحسبان كذلك الفرص اللازمة لحدوث التمرد. وكما يستخدم التحليل المادي للتضاريس في تحديد التضاريس الرئيسية في أرض المعركة، فإن تحليل الفرص الثقافية لاندلاع التمرد يمكن أن يستخدم في تحديد التضاريس البشرية الرئيسية. إن فهم الثقافة العملياتية يمكن أن يدعم تحديد القيم الإنسانية العليا والتحكم فيها.

وغالباً ما تستخدم إشارات إلى دور الثقافة في جهود مكافحة التمرد في سياق الكيفية التي تؤثر بها عمليات مكافحة التمرد على السكان. والمنطق السائد وراء هذا الأسلوب هو أن أي قائم على مكافحة التمرد يفشل في فهم الثقافة المحلية يمكن أن يقوم بمهمته بطريقة تنطوي على انتهاك عادة محلية أو الوقوع في محظور من المحظورات. ويمكن أن يسفر هذا الانتهاك عن النظر إلى جهود القائم على مكافحة التمرد على أنها غير مشروعة فينتج عن ذلك عصيان ضده.[3] وبذلك يكون القائم على مكافحة التمرد قد أطلق بدون قصد شرارة حوافز جديدة للتمرد. وكاستجابة لهذه الديناميكية فإن التحليل الثقافي والتدريب يمكن أن يؤدي إلى تقليل هذه الانتهاكات وتقليص المقاومة المحلية.

وبينما توجد ميزة واضحة لإزالة الحافز، فإن تحديد وإزالة حافز لممارسة سلوك ما ربما يكون أكثر صعوبة من مجرد إزالة الفرصة المتاحة لممارسة ذلك السلوك.[4] فعلى سبيل المثال، لم تكن عمليات النهب في أعقاب

الرائد مارك جيه. بروكهايزن ضابط بسلاح المشاة ويدرس في برنامج الضباط للشؤون الخارجية، وهو متفرغ حالياً في تدريب طوال الوقت في إندونيسيا. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم من جامعة غراند فالي، وشهادة الماجستير في شئون الأمن القومي من كلية الدراسات العليا البحرية. وقد خدم لثلاث دورات في عملية حرية العراق، وكان أبرز ما قام به قيادة سرية وتوليه منصب ضابط عمليات كتيبة.

(صورة القيادة المشتركة لقوة المساعدة الأمنية الدولية التقطها الرقيب أول لوغان تاتل بسلاح الطيران الأمريكي)

جندي في الجيش الأمريكي من فوج المشاة المظليين رقم 501 ينظر إلى القرى في منطقة باياخيل من مركز شرطة أفغاني في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2009.

سقوط بغداد بالضرورة نتيجة نشوء حافز جديد، ولكن لأن فرصة جديدة سنحت بسبب النقص في سيادة القانون والنظام. وبشكل عام يجب أن نفرق بين نشاط إجرامي أو نشاط تمردي يحدث نتيجة لحافز جديد وبين ذلك الذي يحدث كاستجابة لفرصة جديدة سنحت.

وبما أنه يمكن تقليص الفرص بشكل أكبر من إمكانية تقليص الحوافز، فإن فهم الفرص الثقافية لحركة التمرد يجب أن يكون له السبق قبل الحوافز الثقافية أثناء تدريبنا وتحليلنا الثقافي.[5] وبما أن المتمردين غالباً ما يكونون محليين أو متواجدين إقليمياً، فإن المستويات الأساسية لفهمهم للثقافة المحلية تضيف بلا شك إلى «تميزهم المعلوماتي».[6] وفيما تقيد الموارد المحدودة من قدرة كل من القائم على مكافحة التمرد والمتمرد على استخدام القوة لفرض السيطرة على السكان، يتعين عليهما تحديد أكثر الاستراتيجيات الثقافية تأثيراً. وبتحديد الفرص الثقافية المتاحة أمام حركة التمرد، يمكن للقائم على مكافحة التمرد تقليص التميز المعلوماتي للمتمرد ووضع الأولويات لجهوده.

إن حركة التمرد في أبسط تعريف لها هي معركة بين المتمرد والقائم على مكافحة التمرد (والمشار له هنا على أنه "الدولة") من أجل السيطرة على السكان.[7] وتسمح السيطرة على السكان للدولة بالتغلب على قصورها المعلوماتي بينما تسمح نفس السيطرة لحركة التمرد على السكان بالتغلب على قصور إمكانيات القوة لديهم.[8]

وحتى في ظل عدم وجود حركة تمرد، فإن الدول ليست قادرة دائماً على اختراق كل سكانهم والسيطرة عليهم.[9] فقد تواجه الدول صعوبة في الحفاظ على احتكار استخدام العنف، وقد لا تكون قادرة على اقتلاع زعماء محليين أقوياء يعملون وفق أحكام مختلفة عن نظام الدولة.[10] إن ضعف الدولة يوفر الفرصة للمقاومة أو التمرد. ومن الممكن منطقياً افتراض أن أي عنصر من السكان لا يخضع لسيطرة الدولة يمثل فرصة ثقافية للمتمرد. ويتعين على القائم على مكافحة التمرد أن يتفهم كيفية استغلال المتمرد لهذه المساحة الثقافية المتاحة وحرمانه من فرصة استغلالها.

ولكي تتمكن حركات التمرد من البقاء وتحقيق النصر تحتاج إلى مدخلات - مجندين ومواد وأغذية، الخ.[11] ويمكن أن تتعدد الأساليب التي تسعى بها حركات التمرد للحصول على هذه المدخلات ويمكن أن تكون مرتكزة بشكل خاص على جوانب ثقافية. فمدخلات المتمرد هي نتاج للفرص التي سمح بها القائم على مكافحة التمرد أو البيئة الهيكلية ويمكن الحصول على تلك المدخلات من داخل منطقة الصراع أو من خارجها.[12] وفي بعض الحالات، قد لا تسمح البيئة للقائم على مكافحة التمرد بتقليص كل مدخلات المتمرد. ومثال ذلك توفر ملاذات آمنة للمتمرد خارج نطاق الحدود الوطنية. ومع ذلك، فلو تفهم القائم على مكافحة التمرد الفرص الثقافية وأمكنه التحكم فيها داخل الدولة، يمكن أن يصبح بحث المتمرد عن الأمان في ملاذ أمن عبر الحدود عديم الجدوى.

ولمخرجات التمرد أهمية لا تقل عن أهمية المدخلات بالنسبة لنمو حركة التمرد.[13] ويمكن أن تكون المخرجات في شكل نشاطات تستهدف الحصول على مدخلات جديدة (مجندون، عائدات ضرائب، إلخ.) أو شن هجمات تستهدف قدرة الدولة في الحفاظ على سيطرتها على السكان، ومن ثم خلق فرص جديدة لنمو التمرد. وشأنها شأن المدخلات فإن المخرجات تتخذ أشكالاً ثقافية محضة. ومثال ذلك تفجير مسجد العسكري في سامراء بالعراق على أيدي تنظيم القاعدة في العراق في شباط/ فبراير 2006 فقد أدى هذا إلى تقليص احتكار الدولة لاستخدام القوة من خلال تزايد الاقتتال الطائفي، فالمتمردين لم يستهدفوا عنصراً مادياً أو رمزياً للدولة، وإنما استهدفوا بشكل غير مباشر قدرة الدولة (وكذلك قوات التحالف) في الحفاظ على السيطرة على السكان من خلال استغلال فرصة ثقافية معينة. وأدى تقليص سيطرة الدولة على السكان نتيجة لذلك التفجير إلى السماح لتنظيم القاعدة بفرصة أكبر في تجنيد العناصر ونمو التنظيم.

خريطة للتضاريس البشرية

يتعين أن تشمل أي مناقشة لموضوع عويص مثل الثقافة تعريفات للبنود الرئيسية. وبينما يمكن لتلك التعريفات أن تصبح موضوعاً لجدل كبير، فإن مركز الثقافة العملياتية المتقدمة والتعليم التابع لمشاة البحرية الأمريكية يوفر التعريفات اللازمة لهذا المقال. إذ يعرف المركز "الثقافة" على أنها "وجهة النظر المشتركة إزاء العالم والهياكل الاجتماعية لمجموعة من الناس والتي تؤثر على أفعال واختيارات الفرد والجماعة"[14]. ولعل الأكثر إثارة لاهتمام القائم على مكافحة التمرد هو «الثقافة العملياتية» والتي يعرفها المركز بأنها «جوانب الثقافة التي تؤثر على نتيجة عملية عسكرية، وبالتالي، الأعمال العسكرية التي تؤثر على ثقافة منطقة للعمليات».[15] وينقح المركز ذلك بتحديد خمسة أبعاد للثقافة العملياتية «البيئة المادية، الاقتصاد، الهيكل الاجتماعي، الهيكل السياسي، وأنظمة العقيدة».[16] وتوفر هذه الأبعاد الخمسة نموذجاً فعالاً لتحديد الفرص الثقافية لمدخلات المتمرد ومخرجاته.

البيئة المادية

تحتاج كل حركات التمرد إلى بيئة مادية مساندة لكي يمكنها أن تنمو وأن تحافظ على بقائها. وتتكون البيئة المادية من عناصر مثل الطعام، والمأوى، والمياه، والأرض، والمناخ، والوقود والقوة.[17] وليس بوسع الدولة ولا المتمرد التحكم في كل هذه العناصر. ولهذا يجب أن تحاول الدولة التحكم في هذه المدخلات البيئية التي لا يمكن بدونها للمتمرد أن يحافظ على بقائه. فعلى سبيل المثال، اعتمد حزب الملايو الشيوعي أثناء حالة الطوارئ في الملايو على مدخلات الأرز القادمة من «واضعي اليد» الصينيين في التزود بالغذاء أثناء تواجدهم في الأدغال.[18] ورد البريطانيون على ذلك بفرض قيود محكمة على نقل الأرز وحققوا بذلك هدف «تجويع رجال العصابات».[19]

وربما كانت الأرض أصعب عناصر البيئة المادية فيما يتعلق بالسيطرة والتحكم، حيث يمكن للمتمردين التقهقر إلى المناطق الجبلية، أو الصحراء، أو إلى تضاريس الأدغال التي يصعب الوصول إليها. ومع ذلك فإن عنصر الأرض قد يكون العنصر الأقل أهمية، حيث أن ما يحتاج إليه المتمردون هو الوصول إلى السكان. ومثلما أظهر البريطانيون في الملايو فإن استهداف عملية الوصول إلى السكان والتحكم فيها أهم من السيطرة على الأرض.

الاقتصاد

غالباً ما تفتقر الدولة إلى القدرة على التحكم في عناصر اقتصادها أو امتلاك الرغبة في ذلك الأمر الذي يسفر عن تواجد "اقتصاد غير رسمي" يتضمن تداول سلع غير شرعية وسلع وخدمات لا تخضع لأي ضوابط.[20] ولا تستطيع الدولة أصلاً السيطرة على الاقتصاد غير الرسمي، مما يتيح فرصة ثقافية أمام المتمردين، فهم أولا، يتمكنون من الحصول على أموال. وثانيا، يمكن أن تؤدي سيطرتهم على قطاع الاقتصاد غير الرسمي إلى تدهور قطاع الاقتصاد الرسمي، وهو مخرج للتمرد يسهم في زيادة تقويض عنصر تحكم الدولة.[21] ويمكن للمتمردين استغلال مثل تلك الفرص الثقافية داخل الاقتصاد غير الرسمي مثل شبكات إرسال الحوالات البريدية في تحويل الأموال وتلقي الأموال من مصادر خارجية.[22] ونظرا لأن المتمردين في العراق كانوا يتحكمون في كثير من طرق توزيع الوقود، فقد أمكنهم جني أرباح طائلة من بيع الوقود في السوق السوداء.[23]

في العديد من الحالات يخطئ القائم على مكافحة التمرد في النظر إلى مثل ذلك المسلك الشرعي على أنه سلوك إجرامي أو كتصرف لحركة التمرد وبالتالي يخطئ في توصيف القائم بذلك السلوك على أنه متمرد.

ويمكن أن يشكل تحديد الفرص الاقتصادية لحركة التمرد صعوبة جمة. ففي بعض الثقافات يكون الفساد والرشوة "أسلوباً مقبولاً لتسيير الأعمال".[24] وبينما يمكن أن توفر هذه التعاملات المالية غير الشرعية مصدراً لإيرادات حركة التمرد، فإنها غالباً ما تتعرض للخلط بينها وبين المسلك المقبول ثقافياً. ففي العديد من الحالات يخطئ القائم على مكافحة التمرد في النظر إلى مثل ذلك المسلك الشرعي على أنه سلوك إجرامي أو كتصرف لحركة التمرد، وبالتالي يخطئ في توصيف القائم بذلك السلوك على أنه متمرد. ونظراً لأن الراعين لذلك السلوك يمكن أن تكون لهم مكانة اجتماعية أو نفوذ سياسي، فإن مثل هذه الأخطاء يمكن أن تخلق فرصاً ثقافية جديدة يمكن للمتمردين استغلالها.

ويسعى المتمردون أيضاً إلى مخرجات تهدف إلى استغلال فرص اقتصادية مثل اختطاف مواطنين أثرياء. وتظهر تلك الأعمال عدم قدرة الدولة على حمايتهم فيما تسمح في الوقت ذاته للمتمردين بالحصول على مدخلات من أموال الفدية.[25] فإذا نفذ المتمردون نفس العمليات ضد أعضاء ينتمون للبنية الأساسية لسيطرة الدولة (مثل الشرطة)، فإنه يصبح بوسعهم خلق متسع أكبر لنمو حركة تمردهم. كذلك يمكن للمتمردين جمع إتاوات مقابل «الحماية».[26] وفيما يحصل المتمردون على دخل من تلك الإتاوات فإن «الحماية» التي يوفرونها تصبح مخرجاً يحل بالفعل محل احتكار الدولة للاستخدام المشروع للعنف.[27] وهو بذلك يكون بمثابة خطوة إضافية يحل بها المتمردون محل الدولة. وبفهم الفرص الاقتصادية، يمكن أن يركز القائم على مكافحة التمرد جهوده على التحكم في تلك الفرص لإجبار المتمرد على استخدام

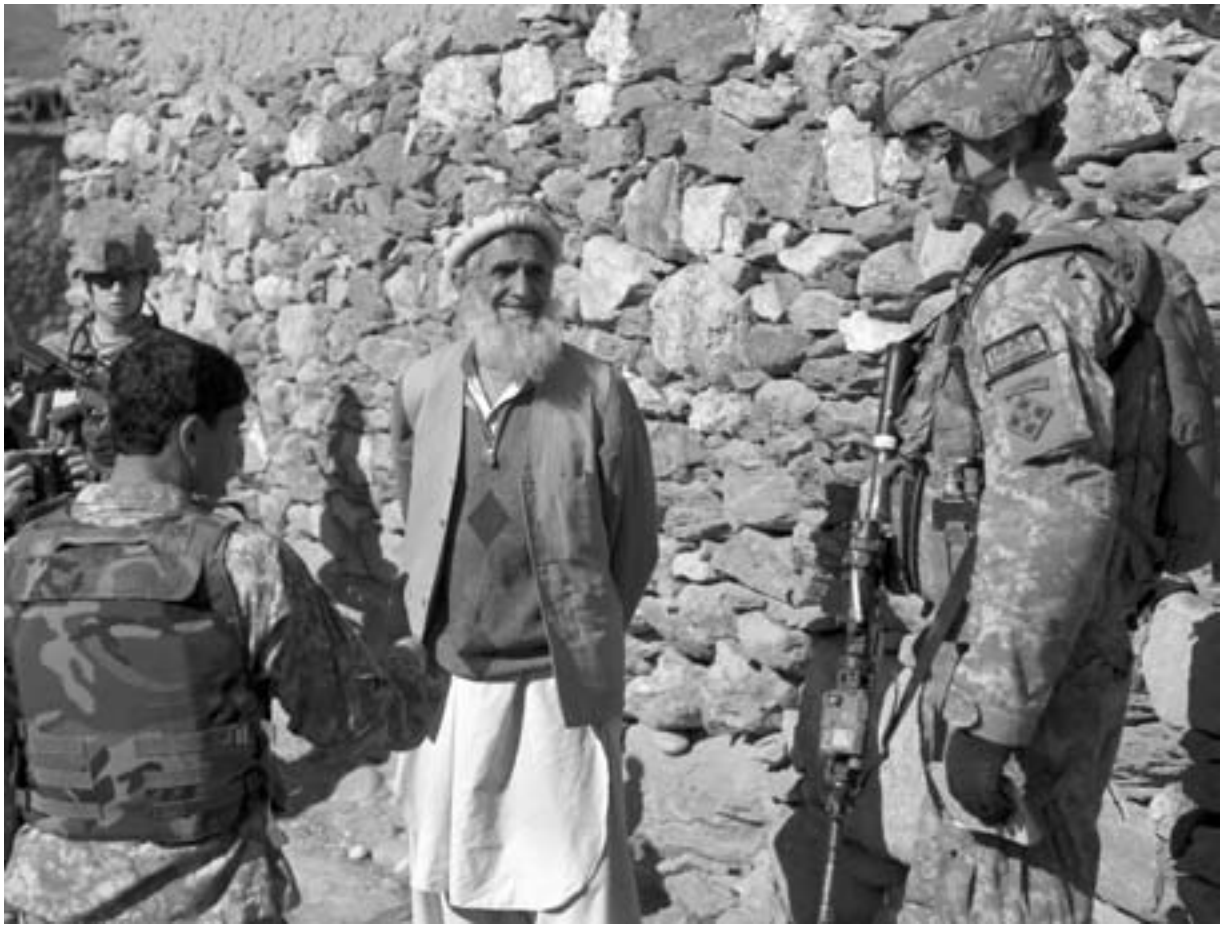

الرائد تي. جي. تيلور، ضابط الشئون العامة بالفريق القتالي بالفوج الرابع بالفرقة الرابعة مشاة الجيش الأمريكي

ملازم أول في الجيش الأمريكي ومترجمه يتحدثان مع رجل أفغاني أثناء دورية عبر قرية كانديغال بأفغانستان في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2009.

طرق أكثر صعوبة للحصول على مدخلات اقتصادية من السكان. وهو ما يقوض التأييد الشعبي لحركة التمرد ويمكن أن يوفر حافزاً جديداً لمساندة الدولة.

الهياكل الاجتماعية

توفر الهياكل الاجتماعية أيضاً فرصاً ثقافية لكل من الدولة والمتمرد. فالهياكل الاجتماعية هي "مجموعة من العلاقات أو الروابط التي تربط ما بين الناس".[28] ويمكن أن يكون تنظيم تلك العلاقات على أساس خصائص العمر، الذكورة والأنوثة، القبيلة، الطبقة الاجتماعية، العرق، أو أسس دينية.[29] لقد فهم البريطانيون في الملايو، أن حركة التمرد كانت تتركز داخل مجموعة عرقية فرعية من الصينيين، وكان البريطانيون قادرين على استهداف تلك المجموعة. وفي تسعينات القرن العشرين أدرك صدام حسين النفوذ المحدود لشيوخ القبائل واستغل الانتماءات القبلية لتعزيز سيطرته الاجتماعية.[30] وخلال عملية حرية العراق لعب عامل الذكورة والأنوثة دوراً رئيسياً في استهداف الهياكل الاجتماعية والسيطرة عليها. فقد استهدفت قوات التحالف، بشكل خاص، الشباب العراقي من الذكور بينما حالت القيود الثقافية دون حدوث اتصال جوهري بالنساء أو تفتيش الذكور للإناث العراقيات. وسرعان ما وفر عدم تفتيش الإناث فرصة جوهرية للمتمردين إلى أن تم العمل بإجراءات مقبولة ثقافياً وأمكن إزالة تلك الفرصة.

ويجب أن يدرك القائم على مكافحة التمرد الفرص التي تتيحها جماعات معينة أمام المتمرد وترتيب أولويات جهوده لمساعدة تلك الجماعات على مقاومة الوقوع تحت سيطرة المتمرد. وإذا أخذنا في الاعتبار افتقار القائم على

مكافحة التمرد إلى الميزة المعلوماتية. فإن هذا النوع من المعرفة الثقافية يعد أمراً بالغ الأهمية. وكما هو الحال في تصنيف المجرمين، فإن تفهم الهياكل الاجتماعية يجعل القائم على مكافحة التمرد أكثر فعالية في استهداف عناصر معينة من السكان. وتتضح أهمية مسألتي العمر والذكورة والأنوثة عندما نأخذ في الاعتبار أن مجتمع الشباب البالغين من الذكور غالباً ما يكون هدفاً لجهود حركة التمرد فيما يتعلق بتجنيد العناصر. كذلك فإن الجماعات الدينية يمكن أن تكون هدفا لتجنيد أعضاء لحركة التمرد. فعلى سبيل المثال، ومع أن معظم المسلمين السلفيين ليسوا متطرفين، فإن العديد من المتطرفين الإسلاميين هم من السلفيين، وبذلك تجعل صفة السلفيين منهم فرصة ثقافية أخرى للاستغلال.[31]

وهناك مثال حديث على توفر فرصة هيكل اجتماعي للقائم على مكافحة التمرد يتمثل في جهود مشتركة مع قبائل السنة لمكافحة تنظيم القاعدة في العراق. ويظهر نجاح هذا الائتلاف الاستهداف الفعال لمجموعة اجتماعية من أجل مساندة جهود مكافحة التمرد. وباستخدام هذا الأسلوب، يمكن أن توفر الهياكل الاجتماعية فرصاً ثقافية لكل من الدولة أو المتمرد في زيادة السيطرة على السكان.

الهياكل السياسية

توفر الهياكل السياسية أيضاً فرصاً ثقافية. والهياكل السياسية هي "الطريقة التي يتم بها تخصيص وممارسة السلطة والزعامة بين أفراد الشعب وفقاً للهيكل الاجتماعي للمجتمع".[32] وغالباً ما تكون الدولة عاجزة عن تعزيز السلطة السياسية في المجتمع، تاركة فراغاً يمكن أن تملأه جماعة متمردة. وكان هذا واضحاً في العراق، فبعد إزاحة حزب البعث برز إلى الساحة عديد من أصحاب النفوذ

صورة مضاءة البحرية الأمريكية التقطها ضابط صف أول 3- ب ني. بارا-ميلكس

محلل باحث في فريق التضاريس البشرية وأخصائي اللغة يتحدثان إلى مواطنين أفغان أثناء تقديم خدمات طبية في قرية بإقليم هيلماند بأفغانستان في شباط/ فبراير 2010.

السياسي، ساند بعضهم الدولة بينما لم يساندها كثيرون. ويمكن أن يكون أصحاب النفوذ السياسي هؤلاء زعماء قبائل، أو أصحاب أعمال، أو زعماء نقابات عمالية، أو من كبار رجال الدين. ولقد ثبت أن تحديد من هم أصحاب النفوذ السياسي خارج سلطة الدولة واستمالتهم وتحييدهم يعد أسلوباً ناجعاً لمكافحة التمرد. فعلى سبيل المثال، فيما كان القادة الأمريكيون يناضلون من أجل السيطرة على الفلبين في مستهل القرن العشرين، عمدوا إلى تنفيذ سياسة «الامتصاص الكريم» من خلال توفير «فرص واسعة النطاق في مجال النفوذ السياسي للنخبة».[33] ومع ذلك، فإن القائم على مكافحة التمرد يجب أن يلتزم بالحذر عندما يشمل تأييد أصحاب النفوذ السياسي خارج سلطة الدولة مساندة زعماء أقوياء أو زعماء حرب، حيث أن زعماء الحرب يمكن أن يتنافسوا ضد الدولة أو ضد جماعات أخرى للوصول إلى السلطة.[34]

أنظمة العقيدة

تشمل أنظمة العقيدة الخاصة بثقافة ما التاريخ، والذاكرة المتصورة، والتراث الشعبي، والشخصيات الفذة، والرموز، والتواصل، والشعائر، والأعراف، والعادات، والمحظورات، والمعتقدات الدينية.[35] ولأنظمة العقيدة أهميتها، ويتعين على القائم على مكافحة التمرد أن يتفهم تأثيرها. فعلى سبيل المثال، كان لطائفة «المنبوذين» الهندوس حوافز دراماتيكية للتمرد بسبب وضعهم في أدنى مراتب التصنيف الاجتماعي في الهند، غير أنهم لم يتمردوا في أغلب الأحيان لأن قيمهم وبيئاتهم توافقت مع بعضها البعض.[36]

عندما لا تتماشى سياسة القائم على مكافحة التمرد مع أنظمة العقيدة السائدة بين السكان، يوفر عدم التوازن بينهما فرصة للمتمرد حتى لو كانت تلك السياسة جزءاً من أجندته الخاصة به. فهو يترجم عدم التوازن الحاصل إلى حافز يرغب أيضاً في تجنيده لصالحه.

ويمكن أيضاً تحويل فرص أنظمة العقيدة إلى مدخلات ومخرجات لحركة التمرد. فعلى سبيل المثال، قد يحاول المتمردون استخدام ذاكرة الأمة وتراثها الشعبي. ولنأخذ في الاعتبار جماعة المتمردين السنة التي اختارت لنفسها اسم "كتيبة ثورة 1920" في محاولة منها لكسب الشرعية من خلال استثمار شعبية ثورة 1920 ضد الاحتلال البريطاني. ولكن مع الفهم الثقافي يمكن للقائم على مكافحة التمرد البدء في السيطرة على فرص أنظمة العقيدة قبل أن يتمكن المتمرد من استغلالها. فمن خلال التعهد بمنح الاستقلال للملايو، تمكن البريطانيون من حرمان الشيوعيين من فرصة استغلال المعتقدات المناهضة للاستعمار.[37] ولقد حاول تنظيم القاعدة في العراق استغلال فرص نظام العقيدة بادعاء أن من واجب المسلمين أن يقاتلوا قوات التحالف، بينما فعل القائمون على مكافحة التمرد الشيء نفسه بادعاء أن القتال ضد تنظيم القاعدة في العراق واجب قبلي. غير أن بعض الظروف تحول ببساطة دون أن تكون جهود مكافحة التمرد متماشية بشكل كامل مع أنظمة العقيدة السائدة. وقد يكون هذا هو الحال مع وجود قوات احتلال أجنبية لا يمكنها التغلب على النظر إليها باعتبار وجودها ليس إلا فرضاً لنفوذ دولة ثالثة. ويمكن لحركة تمرد ناجحة أن تستفيد من هذا وتستغل فرصة لنظام العقيدة لن يكون بوسع الدولة ولا القائمين الأجانب على مكافحة التمرد مواجهتها دون المخاطرة بفقدان قوتها.[38]

جعل الحوافز بدون تأثير

يستغل المتمردون عدداً لا يحصى من الحوافز الفردية في سعيهم لمزيد من السيطرة على البيئات المحيطة بهم، ولتحقيق مكسب اقتصادي، والحصول على قوة اجتماعية أو سياسية، أو أن تتصرف وفقا لمعتقداتهم. وبينما تعد هذه الحوافز ضرورية لحركة التمرد، فإنها لا تكفي وحدها. ويجب على أي استراتيجيه فعالة

لمكافحة التمرد أن تضع نصب عينيها هدف تقليص تلك الحوافز للتمرد. ولكن محاولة التعامل مع الحوافز بدون السيطرة على السكان ستؤدي ببساطة إلى إتاحة المزيد من الفرص أمام حركة التمرد لاستغلالها.

إن حقيقة وجود تمرد في حد ذاتها تشير إلى ضعف الدولة ووجود مساحة سياسية مفتوحة يمكن للمتمردين استغلالها. ولابد أن يكون الهدف الرئيسي للقائمين على مكافحة التمرد هو تحديد تلك المساحة المتاحة والبدء في السيطرة عليها بدون إثارة مقاومة شعبية. وبحرمان المتمردين من تلك الحوافز أو تقليصها، يمكن ألا يكون للحوافز أي تأثير في المدى القصير. إن فهم الفرص الثقافية المتاحة لحركة التمرد يجب أن يكون محط التركيز الأساسي في التدريب الثقافي وأن يكون من المتطلبات الرئيسية للتخطيط لعمليات مكافحة التمرد. **ميليتاري ريفيو**

ملاحظات هامشية

1. الجنرال ديفيد إتش. بيتريوس "أفغانستان صعبة طوال الوقت، ولكن من الممكن التعامل مع الوضع فيها"، التايمز 18 أيلول/ سبتمبر 2009.
2. غوردون إتش. ماكورميك "حلقة دراسية حول حرب العصابات" (SO3802)، تحليل وزارة الدفاع، كلية الدراسات العليا البحرية، مونتريي، كاليفورنيا (27 كانون الثاني/ يناير 2009).
3. مقر وزارة الجيش، الكتيب الميداني 3 24-FM مكافحة التمرد (واشنطن دي سي، مكتب مطبعة الحكومة الأمريكية، 2006)، 1-10.
4. باراك إيه. سالموني وبول هولمز-إيبر، الثقافة العملياتية لمقاتل الحرب: مبادئ وتطبيقات (كوانتيكو، فيرجينيا-مطبعة جامعة مشاة البحرية، 2008)، 192.
5. ناثان لايتيس وشارلز وولف، الابن، العصيان والسلطة: مقال تحليلي حول صراعات التمرد (شيكاغو: شركة ماركهام للنشر، 1970)، 42.
6. نفس المرجع السابق، 45.
7. غوردون إتش. ماكورميك، ستيفن بي. هورتون، ولورين إيه. هاريسون، "عندما تنهار الأشياء: ديناميكيات النهاية في الحروب الداخلية" دورية العالم الثالث الفصلية 28، رقم 2 (2007): 328.
8. نفس المرجع السابق، 322.
9. ماكورميك "حلقة دراسية حول حرب العصابات" (19 شباط/ فبراير 2009).
10. جويل إس. ميجدال، مجتمعات قوية ودول ضعيفة: العلاقات بين الدولة والمجتمع وقدرات الدولة في العالم الثالث (برنستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برنستون، 1988)، 18.
11. نفس المرجع السابق، 40.
12. لايتيس و وولف، 32.
13. نفس المرجع السابق، 32.
14. نفس المرجع السابق، 53.
15. سالموني وهولمز-إيبر، 36.
16. نفس المرجع السابق، 15.
17. نفس المرجع السابق، 51-52.
18. سالموني وهولمز-إيبر، 55-69.
19. روبرت دبليو. كومير: نظرة تأملية لحالة الطوارئ في الملايو: تنظيم جهود ناجحة لمكافحة التمرد (سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 1972)، 8.
20. نفس المرجع السابق، 51.
21. سالموني وهولمز-إيبر، 76.
22. روبرت لوني، "الأعمال التجارية للتمرد: توسع الاقتصاد غير الرسمي في العراق"، المصلحة القومية، خريف 2005، 1.
23. نفس المرجع السابق، 5.
24. انفس المرجع السابق، 3
25. سالموني وهولمز-إيبر، 78.
26. لوني، 4.
27. سالموني وهولمز-إيبر، 81.
28. نفس المرجع السابق، 105.
29. نفس المرجع السابق، 111.
30. شارلز تريب، تاريخ للعراق، الطبعة الثالثة (كمبريدج، مطبعة جامعة كمبريدج، 2007)، 260.
31. ديفيد كيلكولن، حرب العصابات بالصدفة: القتال في حروب صغيرة في غمار حرب كبيرة (نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، 2009)، 19.
32. سالموني وهولمز-إيبر، 147.
33. بول هاتشكروفت، "سادة المستعمرين، السياسات القومية، والقادة الإقليميون الأقوياء: السلطة المركزية والحكم الذاتي المحلي في الفلبين الأمريكية، 1910-1913"، جورنال الدراسات الآسيوية 59، 2 (أيار/ مايو 2000): 284.
34. غوردون إتش. ماكورميك وليندساي فريتز "منطق سياسات زعماء الحرب" دورية العالم الثالث الفصلية 30، رقم 1 (2009): 82.
35. سالموني و هولمز-إيبر، 167-199.
36. تشالمرز إيه. جونسون، التغير الثوري (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، 1982)، 66.
37. كومير، 64.
38. ديفيد غالولا، حرب مكافحة التمرد: النظرية والتطبيق (وست بورت-كونيتيكت: مطبعة غرينوود، 1964)، 20.

Controlling the Human High Ground
Identifying Cultural Opportunities for Insurgency
Major Mark J. Broekhuizen, U.S. Marine Corps
Originally published in the English November-December 2010 Edition.